مُفتتح منهجي
مُشْكلات توثيق المراجع العربية
"حول أفضلية التوثيق باسم العائلة" (♦)

أ.د. أَيمن عامر (*)

ظهرت حديثا واحدة من أكثر مشكلات التوثيق إثارة للجدل في بيئتنا المحلية، والتي تبرز بصفتها أحد مظاهر الخلاف في عملية التوثيق بين الباحثين المصريين والعرب، رغم بساطتها، وسهولة الاتفاق عليها. فعند إعداد قائمة المراجع النهائية، تتباين المجلات المصرية والعربية في الشروط التي تضعها لتحديد كيفية ترتيب أسماء الباحثين في قائمة المراجع وفي المتن أيضًا، بحيث يمكن أن نُمَايِزَ بين أربع طرائق شائعة.

- **الطريقة الأولى**، (والتي تستخدم اسم العائلة أساسًا للتوثيق)، وتتفق هذه الطريقة وقواعد التوثيق بالمجلات الأجنبية، فعند ترتيب دراستين مثلا لمصطفى سويف وفيصل يونس، نرتب [سويف (مصطفى)] قبل، [يونس (فيصل)] وعند التوثيق الداخلي في المتن نستخدم اسم العائلة وسنة النشر (سويف، ١٩٩٦)، (يونس، ٢٠٠٦).
- **الطريقة الثانية**، (والتي تستخدم الاسم الأول للباحث أساسًا للتوثيق)، وهذه الطريقة بدأت تشيع حديثًا، فعند ترتيب الدراستين السابقتين

♦ يعيد الباحث الراهن نشر هذا الجزء من مقال " قواعد توثيق المراجع وفقا لشروط النشر بجمعية علم النفس الأمريكية (المراجعة الخامسة) ،الذي نشر بمجلة دراسات نفسية المجلد ١٧ العدد ٣ (عامر،٢٠٠٧) حيث إن القضية التي يناقشها هذا المفتتح لازالت مثارا للمناقشة والجدل الي يومنا هذا، ولازالت تشير الي استمرار الاختلاف حول قضية شكلية تنتظر وضع الباحثين العرب لقواعد عامة للتوثيق وفقا لأسس واضحة.

(*) أُستاذ ورئيس قسم علم النفس–كُلية الآداب جامعة القاهرة

للمراسلات فى شأن هذا البحث ترسل إلى أ.د. أيمن عامر ayamer.cu@gmail.com

لمصطفى سويف وفيصل يونس، تذكر [فيصل يونس] قبل [مصطفى سويف]، وعند التوثيق الداخلي في المتن تستخدم الاسم الأول والثاني للباحث (مصطفى سويف، ١٩٩٦)، و(فيصل يونس، ٢٠٠٦).

- **الطريقة الثالثة،** (وهي الطريقة المختلطة)، والتي تجمع بين الطريقتين السابقتين، فترتيب الأسماء في القائمة النهائية، وفقا للاسم الأول للباحث (مصطفى سويف) وعند التوثيق الداخلي في المتن يُستخدم اسم العائلة وسنة النشر (سويف، ٢٠٠٦).
- **الطريقة الرابعة،** (وهي الطريقة الاختزالية) حيث يرتب الباحث المراجع في القائمة النهائية وفقا للطريقة الأولى (المعتمدة على اسم العائلة) أو وفقا للطريقة الثانية (المعتمدة على الاسم الأول للباحث)، وعند التوثيق الداخلي في المتن يتم وضع رقم المرجع بقائمة المراجع بدلًا من اسم الباحث.

ومن واقع الخبرة العملية لكاتب المقال، وغيره من الباحثين، واستنادًا إلى التوجه العام لقواعد التوثيق التي أقرتها الجمعية الأمريكية لعلم النفس، يرى الباحث أن الطريقة الأولى هي أفضل طرائق التوثيق، وهو ما يمكن أن يتضح من مناقشة المشكلات التي تثيرها الطرائق الأخرى على النحو التالي:

فتثير الطريقة الثانية– التي تأخذ بها عديد من المجلات النفسية في مصر والعالم العربي– العديد من المشكلات وتتسبب في كثير من الخلط، وذلك للأسباب التالية:

١- أن مستخدمي هذه الطريقة يتبعون طريقتين مختلفتين في التوثيق، إحداهما تخص المراجع العربية (حيث استخدم الاسم الأول للباحث)، والثانية تخص المراجع الأجنبية (حيث استخدم اسم العائلة)، ويخلق هذا تناقضا في طريقة التوثيق وهو ما يتعارض وروح القاعدة العامة التي تقرها جمعية علم النفس الأمريكية، التي تشير إلى ضرورة الاتجاه نحو الاتساق دائمًا في عملية التوثيق.

٢- تثير هذه الطريقة مشكلة أيضًا عند توثيق المراجع المترجمة. فعندما نكون بصدد كتاب مترجم لمؤلف أجنبى وليكن "هانز أيزنك"، عندئذ تنتاب الباحث المستخدم لهذه الطريقة الحيرة في التوثيق، هل يضع هانز أيزنك تحت حرف الهاء (هانز) أم تحت حرف الألف (أيزنك). حيث الاسم الشائع هو أيزنك، وهذا الأمر يزيد تعقيدًا في حالة الباحثين الأجانب الذين لا نعرف أسماؤهم الأولى، فبعض المراجع الأجنبية تذكر اسم العائلة للباحث الأجنبى، وتشير لاسمه بالحرف الأولى فقط، وهذا يزيد من صعوبة التعرف على اسم الباحث الأجنبى في قائمة المراجع.

٣- تثير هذه الطريقة مشكلة أخرى عند توثيق المراجع والمصادر القديمة، سواء أكانت مصادر عربية (مثل كتب ابن سينا أو ابن رشد) أم أجنبية (مثل كتب أفلاطون وأرسطو)، هنا يختلط الأمر كذلك على الساعى إلى توثيق هذه المراجع. فالاسم الكامل مثلا لابن رشد هو "أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد". ففي ظل الطريقة المعتمدة على التوثيق وفقا للاسم الأول يثار السؤال أين يكون ترتيب هذا المفكر في قائمة المراجع. خاصة أنَّه في الغالب لا يكون الكثيرون على ألفة بهذا الاسم الأول، ومن ثم سيجد القارئ صعوبة في البحث عن المصدر في قائمة المراجع، وفي المقابل إذا استُخْدِمَ الاسم الأخير للعائلة في حالة المصادر القديمة، والاسم الأول في حالة المراجع الحديثة، فسيحدث للمرة الثانية تباينا في طريقة التوثيق، ولكن هذه المرة لن تكون بين المراجع العربية والمراجع الأجنبية ولكن ستكون داخل قائمة المراجع العربية نفسها.

٤- لا يوجد- بالإضافة إلى ما سبق- مبرر قومي واضح للتمييز في التوثيق بين المراجع العربية والمراجع الأجنبية في قائمة المراجع، فتوثيق أسماء الأفراد وفقا لاسم العائلة ليس أمرًا غريبًا على الثقافة العربية، فنحن نقول ابن رشد ولا نقول أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، ونقول ابن خلدون ولا نقول "أبو زيد ولي الدين عبد الرحمن ابن محمد المشهور بابن خلدون".

٥- هناك أيضا ما تثيره هذه الطريقة من مشكلات على مستوى التوثيق الداخلى؛ فعند التوثيق في المتن، نجد البعض يذكر الاسم الأول للباحث ثم اسم والده، فيكتب مثلا صفوت أرنست، فيأتى باحث آخر، ويكتب اسم الباحث ثم اسم العائلة (صفوت فرج)، ويأتي ثالث ويكتبه ثلاثيًا (صفوت أرنست فرج)، وهذا يخلق تباينا في طريقة التوثيق، خاصة وأن المستخدمين لهذه الطريقة في التوثيق لم يستقروا على ذكر الاسم ثنائيا كان أم ثلاثيًا.

٦- تثير هذه الطريقة كذلك مشكلة عند توثيق الأسماء المزدوجة، فإذا اعتمد الباحث طريق التوثيق بالاسم الثلاثى، فسيكتب في بعض الحالات (محمد نجيب أحمد الصبوة) لأنه الاسم الثلاثى للباحث (فمحمد نجيب هم الاسم الأول للباحث)، أو يكتب (أيمن محمد فتحى محمد عامر) لأن هذا ليس اسمًا خماسيًا بل ثلاثيًا، حيث اسم الوالد (محمد فتحى)، واسم الجد (محمد عامر)، وإذا تشابه الاسم الأول تظهر هنا مشكلة أخرى هل يتم الترتيب وفقا لاسم الأب أم وفقا لاسم العائلة (وبالطبع هذه المشكلة لا تظهر في حالة الاعتماد على الطريقة الأولى التي تستخدم اسم العائلة).

٧- إن المشكلة البارزة التي يواجهها التوثيق بطريقة اسم العائلة ولا تمثل مشكلة في طريقة التوثيق المعتمدة على الاسم الأول للباحث–وهو المبرر الأساسي الذي يطرحه أنصار التوثيق بالاسم الأول للباحث، ويعتبرونه نقدا لطريقة التوثيق باسم العائلة– تظهر عند توثيق المراجع الخاصة بالباحثات الإناث خاصة عند التوثيق الداخلي، فعندما نوثق مرجعًا لدكتورة صفاء الأعسر مثلا، فإن كتابة اسم العائلة (الأعسر) يجعل القارئ غير قادر على التمييز، هل الاسم لباحث ذكر أم لباحثة أنثى. والحل المتبع هنا هو أننا– وفقا لقواعد التوثيق بجمعية علم النفس الأمريكية– كما سنشير لاحقا– إذا ذكرنا اسم الباحثة في سياق الحديث سنقول... أشارت دراسة صفاء الأعسر ١٩٩٧).

هنا سيتضح أننا سنتحدث عن باحثة وليس عن باحث، أما إذا استعنا بالمرجع دون حاجة لذكر اسمه في السياق فإننا نوثق المرجع على النحو التالي:

... وهو ما أشار إليه عديد من الباحثين [الأعسر (صفاء)، ١٩٩٧، السيد، (١٩٩٩)]، مع ملاحظة أننا نضع في أول ذكر للباحثة في الدراسة اسم العائلة مقرونا بالاسم الأول لها بين قوسين).

نأتي أخيرا لطريقة **التوثيق الثالثة** (التي تستخدم الاسم الأول للباحث عند كتابة قائمة المرجع النهائية، وتستخدم اسم العائلة عند التوثيق في المتن). هذه الطريقة كما هو واضح تجمع بين عيوب الطريقتين وتتناقض بشكل مباشر مع قواعد النشر في جمعية علم النفس الأمريكية التي تنص قاعدتها العامة على ضرورة الاتفاق التام بين المذكور في القائمة النهائية والمذكور في المتن.

أمَّا **التوثيق بالطريقة الرابعة** عن طريق استخدم رقم المرجع– وفقا لترتيبه في قائمة المراجع النهائية عند التوثيق الداخلي في المتن– فهذه الطريقة تستخدم في حالات خاصة جدًّا، أبرزها حين يُعد الباحث دراسته لتنشر كتابًا، ويريد ألا يشتت القارئ بكثرة المراجع– خاصة عندما يوجه الكتاب للقارئ العام أو الطالب غير المتخصص– وهذه الطريقة لها عيوب كثيرة، أبرزها أن الباحث ينتظر إلى أن يتم الانتهاء تماما من إعداد قائمة المراجع، حتى يبدأ في التوثيق الداخلي، فإن نجح في ذلك، ستظل هذه الطريقة مزعجة للقارئ المتخصص الذي تبحث عيناه دائما عن مصدر ما يذكر من معلومات أثناء قراءة الدراسة العلمية.

لكل ما سبق، يرى كاتب هذه الورقة أن الطريقة الأولى– المعتمدة على اسم العائلة– أكثر الطرائق دقة في توثيق المراجع العربي، خاصة وأنَّها تتسق في توجهها العام مع قواعد التوثيق التي أقرتها جمعية علم النفس الأمريكية.